

A005b

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

نفضل وافر ما به حسب فرائض حاج الاناس في الحج والعمرة وحسن صلواتهم على النبي وآله



بہت اہم ہے۔ غفران محمد عبد الرحمن بن محمد و حسن و خاندان و تربیت یافتہ حضرت امام عظیم محمد مصطفیٰ خاں و

مطبعه امیر و نواز کا پتو مطبوعہ

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من بهانا الى مصباح الدجى صيل على هاية الورى هو على الدجى وصحبه من على الدجى وبعد هذا التعليق اجد سميته بنور المسمى
لحملة لواء المسمى علقته على بعض مواضع لواء المسمى ما كثر فيه الشعب زلت فيه الاقلام من كل صلب الفار لما وعدته
في مصباح الدجى حين التمس منى بعض الطلبة واشار اليه بعض الكلمة ولسن ردنا الكلمة فسوف يقبلها الطلبة قوله ^{الكلمة} قوله هو العلم
قال بعض المناظرين سلمه الله تعالى في قدرية أنت تعلم انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى كما توجه المحشى فلا حاجة لافراج
العلم المحضورى الى قوله يتحقق كل فرد منه بعد تحقق موصوفه ايضا يصير قوله لكن جميع افراده لغوا على هذا التقدير بل كان على الشراح
ان يقول المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى وهو ليس بالعلم المحضورى المحضورى ليس بكلى فقد استبان ان توجيه كلام الشارح بهذه الوجوه
لا ينطبق على عبارة سواركان المراد بالبعدي في قوله بعد تحقق موصوفه البعدي الذاتية او الزمانية انتهى ولما تعقب عليه في
هاية الورى بان ما هو منشأ الانكشاف ليس الا امر شخصيا سواركان علما حصوليا او حضوريا وليس الامر الكلى في المحضورى الا
القد المشترك بين الصور الخاصة التى هي علوم حصولية فذلك الامر المشترك بين العلوم المحضورية امر كل فرد الفارق بينهما يتغير
تختلف أولا في حواشيه الجديدة لتصبح قوله المتعقب عليه عبارات مطبقة لا طائل تحتها وما نينا بدفع التعقب المذكور لا دفعه ان يقال
اقول لا يخفى على من لا دنى سكة انه انما زاد المحشى في المقسم قية الكلى لدفع النقض الوارد بالعلم المتعلق بالصورة العلمية او بصورت
عليه لا يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف مع انه علم حضورى ووجه الدفع على زعمه بازدياد القيد بالعلم المتعلق بالصورة العلمية
ليس امر اكليا افراد بل هو جزئيات متعددة كما سيصح به وبذا النص على ان العلم المحضورى عند المحشى لا يكون كليا اذ لو كان المحضورى
كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى لانه ايضا كلى على هذا التقدير مع انه سنده اخرج العلم المتعلق بالصورة
العلمية الى هذا القيد وبالجملة لا يصح اخراج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى الا اذ لم يكن العلم المحضورى كليا والا

فلا وجه لكون العلم المتعلق بالصورة العلمية جزئيات متعددة كما لا يخفى انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة ان المحشى انما زاد
 هذا القيد لتفريع الازداد الوارد بعلم الصورة العلمية بان المراد بعلم العلم الكلي وعلم الصورة العلمية ليس كليا تحته افراد بل هو جزئيات
 متعددة كما سيصحح به واما العلم المحشور فهو خارج عن قول السيد المحقق في تحقق كل فرد منه كما ذكره وهو واقع في المحشى ايضا حيث
 قال بعيد هذا والعلم المحشور فاعلم للسلب الكلي اى قوله لا يجمع كل فرد منه الخ وهذا اذا رخصت حال على ان المحشور انما يخرج
 من قوله في تحقق كل فرد منه لاسيما قيد الكلي فانه لو كان مطلوبه اخراج المحشور بهذا القيد وكان غرضه من ازدياد هذا القيد اخراج العلم
 المحشور مطلقا فقال والعلم المحشور ليس بكلي فظهر ان القول بان المحشى انما زاد هذا القيد لاجراء العلم المحشور كما صدر عن بعض الناس
 اقراره ويعين قوله هذا نص على ان العلم المحشور عند المحشى لا يكون كليا الخ فانه لم يثبت مما سبق الا ان علم الصورة العلمية ليس
 بعلم كلى له افراد بل جزئيات متعددة لان العلم المحشور ليس بكلي فان العلم المحشور ليس بعلم الصورة العلمية وليس بعلم
 ايضا حتى يكون حكمه كحكم بل له افراد اخر ايضا كعلم البارى بنفسه وبغيره وعلم النفوس بذواتها وعلم العقول بانفسها فكيف يلزم من
 عدم كون الصورة العلمية كليا عدم كون العلم المحشور كليا فظهر ان قوله هذا النص لا يرتبط بما قبله ولا عجب منه الاستدلال بقوله
 اذ لو كان العلم المحشور كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية فانه ايضا كلى على هذا التقدير الخ فان العلم المحشور ليس مختصرا في علم الصورة
 ولا عينه لا حتى يلزم من كليت علم الصورة جزئى من جزئيات العلم المحشور فان له افراد اخر ايضا بل هذا كما يقال الانسان
 ليس بكلى اذ لو كان كليا لكان زيدا ايضا كليا والى اصل ان علم الصورة العلمية ليس بكلى متصوفا للمحشى من يادة قيد الكلى انما هو خارج
 العلم المحشور فاستبانت كونه في القديرة لو كان المراد بهذا هو العلم المتعقب ثم قال فثبت ان العلم المحشور عند المحشى ليس بعلم الصورة العلمية
 وان من اخرج العلم المحشور عن القسم باعتبار قيد الكلى انتهى اقول اسناد ان العلم المحشور ليس بكلى الى المشرقة بدمية اذ لم يقل المحشى لاجل هذا
 نعم هو قائل بعدم كليت علم الصورة العلمية وان من ذلك من اخرج العلم المحشور عن القسم عند المحشى باعتبار قيد الكلى فيكون غير هذا السلب الكلى
 كما صرح به في الشرح على غرضنا والشرع قال في المثل الى ما ثبت في زعمه وهذا لا يصلح توجيهه الكلام الشارح اما اوله فلا يوافق المراد
 بالعلم المتجدد العلم الكلى لكان قوله في تحقق كل فرد منه مستدركا لا دخل له في اخراج العلم المحشور اصلا اذ العلم المحشور يخرج
 بقيد الكلى ولو كان العلم المحشور ايضا كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن القسم بقيد الكلى كما عرفنا ان الكفاية لاجل
 ان الشارح اخرج العلم المحشور عن القسم بقوله في تحقق كل فرد منه وعلى ما ذكره المحشى يكون هذا القول مستدركا واما ثانيا فلا يوافق
 الشارح والعلم المحشور وان كان بعض افراده يدل دلالة ظاهرة على ان العلم المحشور ايضا كلى ولما ذكره جميع افراده
 ليس متحققا بعد تحقق الموصوف والقسم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف فظهر ان قيد الكلى في القسم مستدرك لا دخل له
 في اخراج العلم المحشور واما ثانيا فلا يوافق المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى والعلم المحشور لا يكون كليا لافراد بل يكون جزئيات
 متعددة كما نفى المحشى فلا حاجة الى هذا القول اصلا وهذا معنى قول صاحب المحاشى بل كان معنى الشارح الخ انتهى اقول لا يخفى
 على المطلع على ما ذكرنا ان دعوى عدم التطبيق تفرغ للمحشى على كلام السيد المحقق دعوى بلا دليل وان كل وجه من الوجوه المسطورة
 ركيك جدا ولا باس لوزن التفاصيل تنبيها لاذن ان القاصرين ونشيطا لما هم به من اما الوجه الاول فلان استدراك قوله في تحقق
 كل فرد منه موقوف على خروج العلم المحشور بقيد الكلى كما زعمه وقد علمنا ان ثمة من كان على انه لم يخرج من قيد الكلى لاعتد

السيد المحقق ولا عند المحشي نعم انما خرج منه علم الصورة العلمية ولا يلزم منه خروج مطلق العلم المحضوري حتى يكون قوله
يتحقق كل فرد منه المورد لاخراج العلم المحضوري لا الفرد خاص منه مستدركا فقد بان ان قول هذا الناظر والمحال باطل
وقوله وعلى ما ذكره المحشي يكون هذا القول مستدركا اقترابا بلا امتزاج واما الوجه الثاني فلان دلالة قوله السيد المحقق على
ما ذكره لم يشك احد على قدره المحشي في ما بعد ولا يلزم من عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل استدراك به القيد
لان يخرج منه علم الصورة العلمية واما الوجه الثالث فلان نسبة توهم ان العلم المحضوري لا يكون كليا الى المحشي وبنابر قوله
قوله ولكن جميع افراده ليس كذلك على خروج العلم المحضوري بقيد الكل توهم فاسد لم قال فظهر ان الصورة العلمية وكذا العلم
المحضوري مطلقا ليس بخارج عن المقسم بقيد الكل كما توهم المحشي فتوجيه المحشي غير منطبق على عبارته بما رامه صاحب الحاشية
اقول عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل صحيح لا ريب فيه ولم يزم المحشي خلاف كما زعمه هذا الناظر واما علم الصورة العلمية
فمخرج عن المقسم بهذا القيد بلا ريب فتوجيه المحشي منطبق على عبارة السيد المحقق مع شيء زائد وما رامه صاحب الحاشية
خيال فاسد فاذا نظر في ظهور ان ما قال في بداية الوري ما هو منشأ الاكتشاف الى قوله في الفارق بينهما وتمت فليفت
يخرج العلم المحضوري بقيد الكل وكيف يقال ان المحشي مع جلالة قدره اخرجه بقيد الكل فانه لا يقول به الا النحائي عن التحصيل ارب
جيد على كلام هذا الناظر لان العلم المحشي اخرج العلم المحضوري بقيد الكل ثم قال بعد نقل هذا اليراد وقول هذا الكلام مع كون متخلا
عن كلام بعض المحققين قد وقع بهنا في غير موقوعه اذ لا ملاقة لكلام صاحب الحاشية فضلا عن ان يكون ايراد عليه اذ محصل كلام
كما علمنا ان اوجه المحشي غير منطبق على عبارة الشارح اذ مبناه على ان العلم المحضوري ليس بكلي والمقسم ما يكون كليا مع
ان عبارة الشارح ياباه كل اللاب ولا يخفى على من له ادنى مساس انه لا يراد عليه ان القيد المشترك بين العلوم المحضورية ايضا
كلى كما ان القيد المشترك بين العلوم المحصولية كلى اذ ليس غرض صاحب الحاشية ان العلم المحضوري لما لم يكن كليا في الواقع بقيد
الكل في المقسم كاف لا خارج عنه ولا حاجة في اخراجه من المقسم الى القيد التي ذكرها الشارح حتى يراد عليه ما اورده بل غرضه انه
لو اسند اخراج العلم المحضوري من المقسم الى قيد الكل كما توهم المحشي كان قول الشارح يتحقق كل فرد منه وقوله ولكن جميع افراده
لغوا لاطائل تحت ضرورة ان المحضوري خرج بقيد الكل ولعل هذا اثاره رعاية الظهور ولكن لم يجعل السدله نورا فمال من نورا
اقول لقد ظهر الحق من لسانه ان من لم يجعل السدله نورا فمال من نور لكن لم يعلم ان مصداقه بهو هو فان المحشي انما زاد قيد الكل
ليخرج علم الصورة لا ليخرج علم العلم المحضوري حتى يكون قول السيد الزاهد لخوا واما لزوم بين الخروج وبين كما زعمه هذا الناظر
فكلام المورد مرتبط غاية الارتباط لان هذا الناظر لم يتركه في المطالب العقلية فعلم المحشي اخرج المحضوري بقيد الكل واورد
عليه ان غير منطبق على عبارة السيد المحقق وينتبه بوجه قدم ما فيها وكلام بداية الوري صريح في اليراد عليه بان لا فرق بين
العلوم المحصولية والمحضورية في ان منشأ الاكتشاف فيها ليس الاجزئيا والقيد المشترك كلى فنسبته هذا الزعم الى المحشي ليس
بصحيح فظهر ان زعم هذا الناظر عدم ورود اليراد عليه غفلة على غفلة واما حديث انتقال كلام المورد من كلام بعض المحققين
فلا يخفى انه بعد تسليمه وقع في غير موقعه فانه لا يحل ما ان يكون ذكره على سبيل البيان الواقعي فهو كلام مستدرك في هذا المقام
او على سبيل الطعن على المورد كما يدل السياق والسباق فهو ليس بطعن اصلا وان ظهرت تصانيف هذا الطاعن كشرح الحاشية

وخير وجهت اكثره ما هو في شرح المشية وحاشيا وكثيرا لما سبق جبارا تافيه ثم قال ثم اعلم ان اعادة المحشى
لما قال في العلوم في حاشية بعد فعل كلام المحشى ولا يرد عليه بما يليق ويغني عن غيره من التفسيرات ثم لا يتلحق على عبارة المحشى في
المشايخ والملايين قدس سره ووجه عدم الطباق في التفسير المذكور في فهم معناه وكتب في حاشية المطلقة على هذا القول
لا يوجب عليك ان هذا التفسير يتلحق على عبارة المحشى فان العرف لا يكون الا لكلي فلا بد من اعادة واصل الكلام ووجه است
احصاء المحشى كلام المورد وقد عرفت ما عرفت من اوجه عدم الطباق في التفسير المذكور على عبارة المشايخ انا نقول قد عرفت ان تعبير
المحشى يتلحق على عبارة المشية المحقق فان ما ذكره هذا العالم في توجيه عدم الطباق لا يفي في الحقيقة على ما ينبغي من جهة
من شغل العلوم فورد له قوله واحدا محتملا قوله المورد في فهم معناه وكتب الخ فان المورد هو صاحب براءة المورد في كل ما كتب
هو ما افعله وانما هو عبارة حاشية بنسب واستاذة علماء نور مدبره في كشف المكتوم قوله المخصص للمحشى في الاصحح له براهين مما اخذ
من ان المخصص للمحشى في الاصحح وان كان لا ياتي في انحصاره في الاصحح الا ان انحصاره في الاصحح لا يستلزم ان انحصاره في الاصحح ايضا وهذا
مقام تعيين المقسم ولم يحصل وقال بعض الناظرين سلكه تعالى في حاشية القديسة قوله انحصار المحشى له جواب سوال في حق السوا
ان لو كان مراد المشايخ بالبعدية في قوله بعد تحقق موصوف البعدية الزمانية فقد كان الواجب عليه ان يبيد قوله ولم يحصل الا علم
المحصل في الحادث وحاصل الجواب ان المقسم للتصور التصديق لما انحصر عنه في العلم بالصواب في الحادث انحصر في العلم بالمحصل ايضا
اذ لا منافاة بين انحصار المحشى في الاصحح لان انحصاره في الاصحح لا يستلزم ان انحصاره في الاصحح لا يعقل ان انحصار المحشى
في الاصحح عدم انحصاره في الاصحح ومن هنا سقط ما قيل ان انحصار المحشى في الاصحح وان كان لا ياتي في الخ ووجه السقوط ظاهر
ان انحصار المحشى في الاصحح مع حيث يكون ذلك ثابت لا يخفى في الاصحح قطعا انتهى ولما اتفق في براءة المورد بان لا يعقل وجه السقوط
وقوله مع ان انحصار المحشى له فيه ان هذا انما يرد على ما افيد بالا فاض عن قول المفيد وان كان لا ياتي في بكلمة ان الوصلية في
وال صرحا على ان الكلام بعد الترتل ولو قال هذا العالم ان هذا لا يرد على المحشى في اياه قوله مع ان فان هذا العنوان في ال صرحا على
ايراد ما ليس قبله ذكر ايراد على كلام المحشى انتهى بقصدي هو في حاشية الجديدة له فلهذا لم يسن دفعه فقال اعلم ان صاحب
المحاشي بين اوله وآخره كلام المحشى في حاشية بعد قوله ان المقسم للتصور والتصديق الخ ثم نبه على سقوط ما اورد في البعض وحكم بكون
وجه السقوط ظاهرا مما قرره اذ ذكره من ان المورد حمل المحشى على العكس فممن عبارة المحشى ان خضعت الى انحصار المحشى في الاصحح فثبت
لانحصاره في الاصحح مع ان حاصل كلامه ان انحصار المحشى في الاصحح لا ياتي في انحصاره في الاصحح انتهى اقول لا يخفى على من لم يوفق
ان ليس حاصل كلام المحشى الا انه المفيد المورد من ان انحصار المحشى في الاصحح غير مناف لانحصاره في الاصحح لما فيه من انظر ان حاصل
ان انحصار المحشى في الاصحح لا ياتي في انحصاره في الاصحح نظر الى قول المحشى انحصار المحشى في الاصحح لا ياتي في انحصاره في الاصحح
بأنه انحصار المحشى في الاصحح لا ياتي في انحصاره في الاصحح كما كان الحال اذ ذكره لان نظر البتة والعجب ان هذا ظاهر لكل من لم يزلوا كما
تكنيت في حاشية ثم قال المورد ان المقسم في كلامه اورد عليه اولا بان وجه السقوط ما لا يعقل وقد عرفت ان وجه السقوط هو ان
المورد حمل المحشى على العكس فارد به لا يرد ولا فم المراد انتهى اقول قد عرفت ان ما ذكره من وجه السقوط ساقط من لصله المورد
لأنه لا يخفى على من لم يوفق ان وجه السقوط هو وجه السقوط على وجه السقوط على وجه السقوط على وجه السقوط على وجه السقوط

عن قول المورد وان كان واقول هذا الكلام دال صرحا على ما ذكرنا من ان المورد يحمل معنى كلام المحشى على العكس فادوردا وادوردا
 التزل لما كان غير صحيح في الواقع زلفه صاحب الجاشي بقوله مع ان المحشى اقول قد عرفت ان المحاصل الذي ذكره بالناظر
 عكس صريح لعبارة المحشى لما كان تنبيهه غير صحيح في الواقع اورد عليه المورد بان هذا التاثير لا ينافي مع ما قال ثم قال ثم قال المورد
 ولو قال ذلك الغافل لمن يذلل ايراد على كلام المحشى ثم واقول هذا الكلام دال صرحا على ان المورد لم يلتفت الى الكلام صاحب الجاشي
 ولم يفهم ما قال في بيان معنى كلام المحشى انتهى اقول سبحان الله لا يفهم هذا الا ناطر حقيقة المرام ثم يترجمه وينسب الى المورد كما ينبغي
 عليه والمورد لم يفهم بان هذا التاثير ايراد على كلام المحشى حتى يكون ايرادا غير محصل بل اورد على سبيل الغرض كما تفصح عنه كلمة
 في صلبه ان قوله مع انه اما ان يكون ليلا على كلام المخيد او على كلام المحشى لا سبيل الى الاول لان معنى على الاخر من ان
 الوصلية ولا سبيل الى الثاني وتجاوز عن الطوروس لم يحصل الله نور افلا من نور فته برة ارقا لقا لتفصح لك جليلة الحال
 وتخرج عن تخصيص التقليد الى ارجح الكمال قوله وليس التخصيص بالتحصيل العلم بالمتجدد زعم بعض الناطرين التخصيص المهر وب
 هو التخصيص مرة بعد اخرى مطلقا سواء كان بحسب اللفظ او بحسب المعنى وهذا لا يلزم الا التخصيصان مرة واحدة وليس
 بهروب عنه حيث قال في قديمته قيل وجهد لم يزد التخصيص مرتين على انفسه الشارح ان التخصيص مرتين الذي هو المهر وب
 عنه انما هو ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فلو فسر المتجدد بالمحادث فقط يلزم التخصيصان لمجرد ان التخصيص مرتين الذي هو المهر وب
 ولما فسر بما فسر الشارح لم يكن مصداقا له العلم المحصول بالمحادث فلا يلزم من حيث اللفظ التخصيص واحد وان كان
 حيث المعنى تخصيصان ولا شناعة فيه عنده والاصواب ان يقال لو فسر المتجدد بالمحادث فقط فلا يلزم من حيث المعنى تخصيصا آخر بالمحصول ايضا
 اذا المحادث اعلم من المحصول من وجهد فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى واذا فسر بما فسر الشارح وهو قوله تحقق كل فرد منه آه
 فلا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل انما يلزم التخصيصان مرة واحدة ولا شناعة فيه فالتخصيص مرتين الذي هو المهر وب عنه
 هو التخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى والما يلزم التخصيص مطلقا وليس بمهر وب عنه فلو قيل
 بان المهر وب عنه من حيث المعنى مرتين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى غير سديد اذ لو اريد بالتخصيص مرتين التخصيص مرة بعد اخرى
 كما هو الظاهر فوشنوع جدا في زعمه سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى وان اريد بالتخصيصان مرة واحدة فوليست شنيع
 في زعمه اصلا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى والحاصل ان المصنف خصص بالمتجدد فلو فسر المتجدد بالمحادث فقط
 فلا يلزم من حيث المعنى تخصيصا آخر بالمحصول ايضا فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى مرة بالمحادث ومرة بالمحصول ولو فسرنا تحقق كل فرد منه
 بعد تحقق الموصوف ويرا بالبعدية البعدية الزمانية فلا يلزم التخصيص بالمحادث مرة وبالمحصول اخرى بل انما يلزم التخصيصان
 مرة واحدة وهو غير شنيع انتهى كلامه ولما اتفق عليه في بداية الوري بهذه العبارة ما قيل بان المهر وب عنه هو التخصيص مرتين الذي هو المهر وب
 غير سديد بما قد افاده عم بدى ملك العلم من ان التخصيص مرة واحدة وان كان يتصور بهذا التخصيص فان اللفظ فان اللفظ
 وبالمجرد ادى وادى القديين لكتلة يتصور معنى فان من المحدث والمصنف عمرا وخصوصا من جهة التخصيص مرتين الذي هو المهر وب
 بحسب المعنى لانهم في هذا الموضع قد اختلفوا في ذلك فلو كان كذلك لكان في اوجاسية الجديدة بوضوح بان
 انما قوله لا يخفى على الناطر في كلام الشارح في التخصيص مرتين الذي هو المهر وب عنه هو التخصيص مرة بعد اخرى وانما

سواء
 سواء
 ولي الله
 وكفى
 صفة

لا يتصور بحسب المعنى لما لا يبين للمحصل والحدوث عموما من جهة اختصاص بهما انما يتصورا للمحصل اولادهم بالحدوث ادبا العكس فيهم
الخصيص من تبيين بحسب المعنى ولو سلم قلنا ان التخصيص مرتين بلا ضرورة متمكنة ذلك التخصيصان مرة واحدة بلا ضرورة بل لا يشهد
فانهم انتمت فتنبه ايما الهام لم يل لتلك المحللة في هذه العبارة اثر بل هي من كلام صاحب بداية الوري ومغناه ان غلظت فيهم
التخصيص مرتين بحسب المعنى فقلنا المفهوم من كلام ملك العلماء اذ فيه شناعة عند ذلك القائل الذي اشير اليه بقوله لا يبين
في الاصل لانه يزعم انه لم يلزم ههنا التخصيص مرتين بحسب المعنى والمفهوم من كلام ملك العلماء خلافة فقد ظهر ان كلامه يراف في الجديدة
سواء على سهو ولا صدر عنه في حالة النوم والغفلة لا في حالة الصحو واليقظة ثم قال الامر الثاني في التجدد والامر في معنى القيد
لكن لما ناس عن لزوم التخصيص مرتين بحسب المعنى وهذا عمل باطل لانه اذا كان التجدد قائما مقام القيد فليس مغناه الا للمحصل بالحدوث
لا للمحصل فقط ولا بالحدوث فقط حتى يلزم التخصيص مرة بعد اخرى انتهى اقول لا يخفى ان التخصيص بهما وان كان دفعه فكيف ناله
الى تخصيصين بحسب المعنى لان بينهما عموما من وجوه هو ظاهر فلا وجه للتأمل اصلا ثم قال وبهذا يظهر ان قولهم جمل المورود اذ
فان تخصيص بهما انما يتصور في غناية السخافة انتهى اقول في غناية الورد في السخافة وقول ملك العلماء في غناية اللفظ
والطائفة والعجبة تزيده في قوله جمل المورود اذ فيه فانه يشعر بان لم ينظر وجاية بداية الوري حتى يتميز عنه المورود من غير المورود ولا
في هذا التزديد الشنيع قوله يكفي للاكتشاف الخ اورد هذا المحققين على صاحب الاشراق بان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان بالذات
وبالاعتبار فاذا عدم المعلوم يلزم انعدام العلم مع العلم ان الضرورة تشبه بخلافه ثم اجاب عن هذه نفسه بقوله نعم العمل على طريقه ان قال
بعدم التمثيل في بعض المواضع فادام المحسوس حاضر عند المدرك يكون للاكتشاف بحسب جوده الخارج البصر فاذا البطلان
يحصل لمثال من غير الطباع في الذهن في انتفاش انتهى حاصل الامر ان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان ذاتا واعتبارا فاذا
عدم المعلوم وهو البصر في الخارج يلزم انعدام العلم بملطفا لان انتفاء المعلوم عن الخارج في العلم المحضوري يوجب انتفاء العلم بملطفا
مع اننا علم بالضرورة ان العلم مطلقا باق حين انعدام المعلوم في الخارج وبذا وارد على صاحب الاشراق فقلنا فاما ما ذهب اليه
ان علم البصر علم محضوري لزم عليه انعدام العلم عند انعدام المعلوم قطعا كما هو شأن العلم المحضوري فكما ان علم النفس ذاتا
وصفا تاما لانها مائية يعدم لو فرض انعدام المعلومات كذلك يلزم ههنا انعدام العلم مطلقا عند انعدام البصر حتما وحاصل الجواب
اننا لا نسلم انعدام العلم مطلقا عند انعدام المعلوم انما اللازم انعدام العلم الابصاري المحضوري من حيث هو وهو ولا يلزم منه انعدام
العلم مطلقا فيجوز ان يوجد مثال البصر بعد انعدامه في طرف الخارج فيبقى العلم به في الزمر للسائل ههنا فيهم وبعض الشارحين
سلم الله تعالى سلك في بيان حاصل السؤال والجواب في حواشيه غير طريق السد لوقفاة صل المراد فاورد في القديمة بان
لا شك في زوال العلم الابصاري بزوال المعلوم الخارج في اللازم من ثم قلنا تعقب في بداية الوري بما تعقب اورد في
جديته ما يشهد ان كان كلامه في القديمة فزعم ان حاصل سواله ان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان مع العلم والمعلوم
يلزم انعدام العلم الابصاري ضرورة مع ان الضرورة تشبه بان العلم الذي كان مطلقا بالمعلوم الخارج لم يعدم بانعدام المعلوم
وان حاصل جوابه ان المعلوم وادام موجودا في الخارج وحاضرا عند المدرك يكون الادراك بحسب جوده الخارج فاذا عدم في الخارج
بصرفه مثال في عالم المثال ويكون ذلك المثال حاضرا عند المدرك فيكون العلم المتعلق به محضوريا كما كان وبالحمل لا يعدم العلم

له كذا
وعبر في الجواب
الذي يراه
ومر شير
بانه شك
في المورود
عليه بل
استاذ
الاستاذ
صاحب
التحقيق
المرفقة
لولا يقد
او الاكس
صاحب
جاءت اورد
دام فيه
دع بحسب
جاءت
جزءه
بالموضع
من الجواب
المذكورة
بان المورود
عليه
التحقيق
المرفقة
جاءت
مورود
لولا يقد
سلك
فانهم
الكسري
منه

١٢ البصائر بانها في الخارج وانفتح على هذا الزعم وحرمة في زعم عبارات ملهبة لا تغيبه الا الضرر فالتحسين والاختصاص
 على من له وني وفي في المحصول ان كل ذلك غير معقول ولا يعلم ان امر ضروري دعت الى تقرير كلام مقدم المحققين بقدر
 ما يبين ثم لا بد وعلية في زعم فانظر بعين الانصاف وتجنب عن طريق الاعتصاف قوله او بنفس ذات الممكن ان يلزم الدور
 فيه ما يفيد من ان امتياز الممكنات موقوف على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوف على ذوات الممكنات لا
 على امتيازها فلا يلزم الدور وحده شبه بعض المنظرين بوجوب احدهما انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذوات الممكن
 فلا يمكن امتيازها بدون تحقق ذواتها متمايزة وكما ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين كدليل على امتيازها فرع لا امتياز فيها
 ولما تعقب عليه في بداية الوري بان هذا التوجيه مما يحيط به كلام المحشى فان قوله او بنفس ذات الممكن باقحام لفظ نفس يتبادر
 بالعين على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذوات الممكنات مع قطع النظر عن تحققها وتمايزها وغير ما يرجع
 فافادة عدم لزوم الدور جيد او روي في جديدته ما يصلح كلامه في زعمه وان يصلح العطار ما افاده الدير فقال قول نفس ذات الممكن
 التي توقف عليها امتياز الارتباطات اما ان يكون شيئا اوليا وعلى الاول لا بد وان يكون متحققا متمايزة في حد نفسها فاذا توقف امتياز
 الارتباطات على نفس ذوات الممكنات فلا يتوقف امتيازها الا على ذواتها حال كونها متمايزة فيلزم الدور وقطعا على الثاني نفس ذات الممكن
 محض الشئ حتى يتوقف عليها امتياز شئ خطابا له لا معنى لتوقف امتياز شئ على ما هو لا شئ ومعلوم صحت بل لا بد من تحقق ذواتها
 اقول كون ذات الممكن التي توقف عليها امتياز الارتباطات لا شيئا محضا بطلان نظير ان يذكر انما الصحيح بكونه شيئا وكونه مماز في نفسه
 بالضرورة بناء على ان كل شئ فله نحو امتياز في حد ذاته لا يستلزم ان يعتبر في التوقف حتى يكون التوقف عليه تميزا للممكنات بعضها عن بعض
 ما في الباب انه يستلزم المدعى جو التوقف ولم يثبت بهذا التقرير وتوضيح هذا التقرير لا يقتض توقف الميولي على الصورة ولزم الدور
 بئنا بان يقال طبيعة الصورة التي تحتاج اليها الميولي في وجودها وتشخصها اما ان يكون شيئا اوليا لا شيئا لا يسبيل الى الثاني
 فانه لا معنى للاحتياج الشئ الى ما هو ليس بشئ فتعين الاول وجب لا بد ان يكون متحققا متشخصا متمايزة فان الامتياز لا يخص
 والتعين اشياء متمايزات او مترادفات فاذا توقف الميولي على طبيعة الصورة فلا توقف عليها الاحال كونها متمايزة متشخصه
 فيلزم توقف الميولي في وجودها وتشخصها على طبيعة الصورة المتشخصه فيلزم الدور ويندم اساس قواعدهم المبنيه عليهم
 وما بينهما ان امتياز الممكنات ليس معنى زائدا على ذواتها فتوقف امتياز الارتباطات على ذواتها عين توقفها على امتيازها
 او لا معنى لتوقف شئ على المعنى الانتراعي الا توقفه على منشأ انتراعه ضرورة انه لا تحقق له الا تحقق منشأ انتراعه فعدم لزوم الدور
 ولما تعقب عليه في بداية الوري اما الاول بان قول ليس معنى زائدا ممنوع ان اراد بعد الزيادة عدم الحينية والجزئية ولو اراد
 بالزيادة الحجة في منشئية الذات لا امتياز الى امر زائد فذا وان سلم لكنه لا يجدي لفعفا فانه لا ينبغي كون امتياز الممكنات مغايرا
 لذواتها فكيف يصح التعرّيج بقوله فتوقف امتيازها وآثانها فان قوله فلا معنى لتوقف شئ الخ ممنوع فان المعنى الانتراعي على
 واما حكم منشأ انتراعه فتوقف شئ على الانتراعي امر وتوقفه على منشأ انتراعه امر اخر فلا خلاف في التعرّيج اذا كان هذا من ادعى كذا فتوقف
 الارتباطات على امتياز الممكنات حين توقفها على ذواتها واذا ليس بغيره وانما الثاني بان قوله ضرورة انه لا تحقق له آه لا ينبغي
 من جوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتراعي بفتح منشأ انتراعه حينية حتى يلزم حينية توقف شئ على الانتراعي وتوقف

على منشأ انتزاعه امارا لاجابانه لو كان توقف شئ على الانتزاع عن توقفه على منشأ انتزاعه كما قلتم لكان توقف الانتزاع على شئ عن توقف منشئه على ذلك الشئ وحيث لا يكون مفاداً قال المحشي باقسام ان امتياز المكائن بعضها عن بعض عنده تعالى في فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده الا ان المكائن فرع الارتباطات وهذا من اعين بلوح عليه اثر الاسباب بخلافه قال بهذا النظر في التوجيه الاول من ان الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب وبين المكائن اما ترى ان احد الطرفين كيف يكون فرعاً للنسبة تصدي في جديده لا صلاح مراد دفع هذه الوجوه فقال لدفع الاول اقول لا يخلو اما ان يكون الامتياز صفة عارضة للمكائن متغيرة لها بحسب الوجود والعدم ويكون معنى انتزاعها منتزعا عن نفس ذات المكائن بعد تقريرها عن الجاعل الاول باطل قطعاً لان الامتياز لو كان صفة عارضة لذوات المكائن زائدة عليها متغيرة لها بحسب الوجود والعدم لكان متاخراً عن تقريرها ووجودها ولما كان تقريرها ووجودها غير ممكن بدون الامتياز لا يمكن ان يكون متقراً وموجوداً بل التقرير والوجود مستساوقان لا امتياز فلا تكون ذوات المكائن متميزة بهذا الامتياز العارض المتأخر عن تقريرها ووجودها بل لابد وان يكون متميزة قبل عروض هذا العارض فيجري الكلام في الامتياز السابق وعلى الثاني يكون مصداقه ومنشأ انتزاعه نفس ذات المكائن لا شئ زائد واذا ثبت ان الامتياز ليس من العوارض اللاحقة لذوات المكائن بل منتزعا عن نفس ذاتها فتأخره صحة التفريق بقوله فتوقف اقول فيه حاشته في قوله لان الامتياز لو كان صفة عارضة لكان متاخراً عن تقريرها ووجودها الخ بمنع الممازاة لم لا يجوز ان يكون التعيين الامتياز اماراً منضماً الى الماهية ويكون الضمام كضم الفصم الى الجنس لا يحتاج الى تقرير المنضم اليه قبل الانضمام فلا يتم الكلام بالا باطل هذا الشق ثم قال ثم انه مع تسليم ان الامتياز منتزعا عن نفس ذات المكائن زعم ان الامتياز امار متغير لذواتها وهذا كلام لا محصل له لانه اذا كان الامتياز منتزعا عن نفس ذات المكائن فلم يكن في مرتبة الحكمي عنه الانشأ الانتزاع ولا يكون فيه شتيان الانتزاع ومنشأ الانتزاع حتى يكون اماراً متغيراً له ايضا لو كان المعنى الانتزاعي مع كونه منتزعا عن نفس الذات اماراً متغيراً له فان يكون موجوداً بعينه وجود المنشأ فلا يكون موجوداً حقيقة بل يكون الموجود حقيقة منشأ الانتزاع وانما ينسب اليه الوجود بالعرض بالنتج فكيف يكون اماراً متغيراً له ويكون موجوداً بوجوده ووجوده منشأ فلا يكون صفة منضمة لامر انتزاعي حقيقة لانه لا معنى لكون الامتياز اماراً متغيراً له لذوات المكائن عارضا لما على تقدير كونه منتزعا عن نفس الذات واما مفهوم الامتياز الموجود في الذهن بعد الانتزاع فهو وان كان اماراً متغيراً له لذواتها لكنه قائم بالذهن بالذوات المكائن والكلام في مرتبة الحكمي عنه لا في مرتبة الحكمية وليس هناك شتيان احد بما قائم بالآثار اقول فيه اختلاج من وجوه اما الاولى في قوله حتى يكون اماراً متغيراً له فان تقريره على قوله يكون فيه شتيان ينبغي عن ان المتغيرين الامرين والامتياز بينهما موقوف على ان يكون لهما وجود في نفس الامر ومرتبة الحكمي لكل واحد منهما على حدة ولما لم يكن في مرتبة الحكمي عنه الانشأ الانتزاع لا الانتزاعي لم يكن اماراً متغيراً له وبذلك سيجف جدا فان المتغيرين متغيرين في نفس الامر سواء وجد اوجداً او وجد احداً وعدم الآخر كما حققه الامام الرابع في اربعينها وآياتها فلان لما لم يكن المنتزع من نفس الذات في مرتبة الحكمي عنه متغيراً منشأ انتزاعه فاما ان يكون عيناً لا وجهاً وباطلان ولا راجعاً وعلته انما هو المحل ان معنى قولهم ما يكون منتزعا عن نفس الذات لا يكون متغيراً له لانه لا يكون هناك شئ منشأ الانتزاع وشئ آخر هو المنتزع على طريقة الانضمام بل ليس في نفس الامر هناك الاشئ واحد ولا يلزم منه ان يحكم على الانتزاع بالعدم

له

اي هو لان

فخر الدين

الرازي

سج ١٢

منه ظله

مخبر المنشأ انتزاعه. ولما راعى القائل قوله وايضا لو كان الخ فاما تختار الشق الاول وهو ان الانتزاع موجود بوجود المنشأ متجاوزا
والا يلزم منه ان يقع التباين بين البنين الانتزاعي الى ان الاجزاء التحليلية قبل انتزاعها موجودة بعين وجود منشئها ومع ذلك لا يقال
اشاخ غير متغايرة لمنشأ انتزاعها وبذا ظهر جدواها فاسا فلان الامتياز المنتزح من نفس الذات في مرتبة الحكمي عند ايمان يكون
عارضاً لها ولا الشا في باطل الفقيين الاول والتاثير بين المعارض والمعرض في اي مرتبة كانا ضروري ولا يلزم عروض الشيء لنفسه
قال السيد الحق في حاشي شرح الواقي للماهية من حيث هي اي مرتبة محدداً متقدمة على العوارض بحسب نفس الامر لان
الضرورة العقلية تحكم تقدم المعارض على المعارض مع قطع النظر عن اعتبار المعبر ودين المنابع تلك المرتبة تمازج بين المرتبات
بمعيرة الماهية من جميع العوارض انتهى ولما سادسا فلان لما ارتفع التباين بين نفس الذات وما يتزعم عنه وحكم بينهما بالعينية كما
نظن هذا الناظر لزم ان يحكم على احدهما باحكام الاخر ضرورة كونه مقتضى العينية فيقال للماهية ان انتزاعه ويقال للمنتزح ان منشأ
الانتزاع ولولا ذلك انما معنى العينية ثم قال لرفع الوجه الثاني من وجوه التعقب لا يخفى على ذي بصيرة ان الانتزاعيات نحو كون
التقرر الاول تقرره بتقرر المنشأ وفي هذا التقرر وحدة بمحة بين الانتزاع والمنشأ في الواقع وليس له تقرر وجودا آخر سوى وجود
المنشأ الاسما الانتزاعي الذي ينتزع من نفس الذات بلا زيادة شئ وعروض عارض كما في ما نحن فيه وبالجملة ليس في مرتبة الحكمي عنه
شئ خارج الا لكان الانتزاعي صفة منصفة وآتياً في التقرر الذي بعد الانتزاع في ملاحظة العقل فهو متجاويز لتقرر المنشأ وما نزع عنه
فان اراد بقوله فان المعنى الانتزاعي احكاماً ان المعنى الانتزاعي تقرر وجودا سوى تقرر المنشأ ووجوده في نفس الامر مع قطع النظر
عن ملاحظة العقل فلا يخفى سنفاته ما قررنا وان اراد به ان الانتزاعي تقرر وجودا وارتفع تقرر المنشأ ووجوده في ملاحظة العقل بعد
الانتزاع فمسلّم لكنه لا يجدي نفعاً وان اراد بكون احكام الانتزاعي مغاير للاحكام المنشأ معنى آخر فلا كلام فيه انما الغرض في هذا المقام
ان ليس للانتزاعي وجود وتحقق مع قطع النظر عن لحاظ الذين من غير وجود المنشأ وتحقق فتوقف شئ عليه عبارة عن توقف على
منشئه اذ لا وجود له لا بوجود المنشأ ولما كان منشأ الامتياز لنفسه ذات الممكنات فهي في مرتبة ذاتها مصححة للانتزاع الامتياز
ومصاديق لمحله وقد صرح صاحب العروة الوثقى بان الآثار والاحكام الواقعية لا تكون للاعتبارات بل للمنشأ انتزاعها ومصاديق
حملها لان ملك الاحكام ثابتة لموضوعاتها قبل اعتبار التعبر وفرض الفارض وقيل في بيان ذلك مبلغاً من الالطاب كما هو دار في
العروة الوثقى وقد سلم المورد ايضا في رسالته المسماة بالاعمال المحيطة لا وجود للانتزاعي لا بوجود المنشأ وليس له وجود دورا
وجود المنشأ يستقل كلامه في موضع يليق ببيان شاء الله تعالى اقول فما ينبغي ان يعلم اولاً ان الوجود على تعيين اصابه الوجود
استقلالاً وبالعروض الاشياء الواقعية الموصوفة بذاتها كان اوجارها ولاوصاف الانضمامية ذمنا كان اوجارها فان الاوصاف
الانضمامية لما وجود مستقل غير وجود موصوفاتها وان كان وجودها تابعا لوجودها وهذا هو معنى قول رئيس الصناعة وجودا اعراض في
انفسها هو وجودها للحال لا ان وجودها واحد غير متغاير حتى يستند بذاتها لاتحادها بين العرض والمحل كما فهمه صاحب لم العلوم وكذا يعرف
الوجود الاستقلالي لاوصاف الانتزاعية في الذين فان لما في الذين تقرر دورا تقرر منشأها وجودا وارتفع وجودها وانما الوجود
تجاوزا بسطة في العروض وهو من خارج الاوصاف الانتزاعية في الخارج فانه ليس له تقرر وجود دورا تقرر منشأها في الخارج بل تقرر
هو عين تقرر منشأها ولا تظن من ذلك جواز نفى الوجود مطلقاً عنها في الخارج بل انما نفى عنها الوجود الاستقلالي واما الوجود التبعي

له
اي الشيخ
ابو علي بن
سينا
منه
نقد

له
اي بولانا
جلال الكبر
الدواني
منه
نفسه
له
اي بولانا
جلال الكبر
الدواني
منه
نفسه
له
اي بولانا
جلال الكبر
الدواني
منه
نفسه

متصفه به في الخارج يتبين بما هو محتمل قول ارباب التحقيق ان النسبة وغيره من الامور الانتراعية لا يكون الخارج مخرجا للوجود بل هو شرط
لانفسها كما حققه الحق الدواني في حاشي شرح التجريد ولما عاصه الصدور الشريف عليه السلام لا ينبغي ان يصح في اليد وثانها ان حاشي
الحكام التي هي الاحكام الشئ غاير وجودية فان وحدة الوجود ينبغي عن وحدة الذات والاحكام والتغاير بين الاحكام انما يكون على قدر
التغاير بين وجوديه فاشيئان الذات وجودها متغايران بالذات والاستقلال يكون حكم كل منهما متغاير الحكم اذا تحركت تلك والذات
وجودها متغايران بالذات يكون كل منهما مستقلا بل ان يكون احدهما بالذات وثانها بالعرض يكون التغاير بين حكمهما ايضا كذلك
فيكون احكام احدهما بالذات واحكام آخرهما بالذات والذات مستقلة بذاتها فتقول انفسها وجوده تقرر لنفسها بالذات ولا انتراعي بالذات
وبالعرض والمنشأ موجود في الخارج بالذات والانتراعي بالعرض فاحكام المنشأ ايضا تكون بالذات واحكام الانتراعي بالعرض لا
ان لا يكون الانتراعي حكم في الخارج سوى احكام المنشأ وهذه اقسام جدا لالتراعي الى ان الحركة لجسم السقفية موجود بالعرض وليس لها وجود
سوى وجود حركة السقفية مع ان لكل منهما حكم على حدة وان كان احدهما بالذات والآخر بالذات وبأجملة فلا يلزم من كون تقرر المنشأ
بعينه تقرر الانتراعي ان لا يكون الانتراعي حكم سوى احكام المنشأ وقد ظهر حكمها كما لا يخفى فالحق الدواني في حاشي شرح التجريد
المجدبة الصفات السلبية والاعتبارية للموجود الخارجى موجودة في الخارج بالعرض ان لم تكن موجودة في الذات وبوجود الشئ
بالعرض بوجوده بالذات امر معقول عند ذوى العقول كما ان جالس السقفية متحرك بالعرض بحركة السقفية بالذات انتهى على
ما ذكره كونه تسليلا ليدل الا على ان الحكم شئ على الانتراعي صيد الحكم على المنشأ لا على الحكم على المنشأ صيد الحكم على الانتراعي
والمطلوب هذا الا ذلك كما بينا في بداية الوري فتنبيه من العجائب قوله وقد سلم المورد في رسالته المسماة بالقول المحيط بالحق
يشعر انه لم ير وباجته بداية الوري اوداه ولم ير وباجته القول المحيط فاشتبك عليه المورد بغيره وظن ان صنف بداية الوري الذي
هو معتق عليه وصاحب القول المحيط واحد حكم من فرق بينهما ثم قال لم يوافق فتوقف شئ على الحق الانتراعي الخ ان اراد بان هذا
المفهومين متغايران فسلم لكن لا كلام فيه وان الادب الى الحق الانتراعي متغاير في الواقع للمنشأ وبوجوده متغاير للمنشأ فغير مسلم
بل باطل اقول قد عرفت انما لا يخفى لم نذكر ثم قال لرفع الوجه الثالث واما قوله فانه لا يلزم من كون تحقق الانتراعي في الخارج
محصول ان اراد بان تحقق الانتراعي ليس عين تحقق المنشأ في الواقع فقد عرفت بطلانه وان اراد بان تحقق الانتراعي في ذاته
العقل ليس عينه فسلم لكن لا كلام فيه اقول قد عرفت ان كون تحقق الانتراعي عين تحقق المنشأ بالحق الذي هو المستلزم
الوحدة بالجمعة بينهما وبين احكامها وهذا هو المورد فتعرف ثم قال لرفع الرابع اقول اذا كان امتياز الممكنات لبعضها عن بعض
امتياز لبعض الارتباطات عن بعض فلا يحصى عن لزوم كون ذوات الممكنات فروع الارتيابات سواء كان الحق الانتراعي تحقق
ووجود مع قطع النظر عن محل العقل واداء وجود المنشأ ام لا فذوات الممكنات على تقدير كون امتيازها موقوف على امتياز الارتباطات
انما يمتنع في حدود انفسها واما متينته لا يسيل الى الاول اذا لا معنى لوجود البسم بسمهم اصلا وعلى الثاني انما لا يحصل من الارتباطات
فصارت ذاتها فروع الارتيابات واما ان تكون سعة مع قطع النظر عنها وبخلاف المفروض فلا يحصى من الارتباطات
لا يلزم هذا اللازم اصلا فان لم يتحد ان الشئ الاول ويقول ان قوله اذا لا معنى لوجود البسم بسمهم واقع في غير موقعه ان الكلام
في ذوات الممكنات من حيث هي كالميل عليه قوله في حدود انفسها لا في وجودها ولحقنا ان يتحد الشئ الثاني فيقول لا يلزم

على هذا التقدير الا ان يكون التعيين فرعاً لارتباطات لان ذات الممكنات فروع لها وهذا ظاهر جداً فكيف نفي عليه ولعلك قد
 مما ذكرنا من التفصيل والاجمال ان جعل ما ذكره ممل غاية الاجمال ونسبته الاجمال الى المورد كما صدقته في آخر كلامه لاجمال على الابهام
 قوله لان الذات الماخوذة مع الحيثية كتركيبة من اركان اعتباري اعتباري الخ اورد عليه بعض المتأخرين سلباً لانه تعالى في قوله
 القدسية بان يجوز ان تكون الحيثية المعتبرة مع الذات غفيرة موجودة في الخارج فالذات الماخوذة معها ايضا تكون غفيرة موجودة في
 الخارج وعلى تقدير كونها اعتبارية يجوز ان تكون معتبرة في التعبد والعنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع الحيثية احوالاً اعتبارية
 ومحقق عليه في نهاية الوري بالحيثي يحكم هنا باعتبارية المركب ويصرح بقوله كتركيبة من اركان اعتباري وهذا امر لا غبار عليه
 واصل هذا الاعتراض من القاضي السندي على واعتني بالحيثي لضعفه حيث قال سبحانه ان قول السيد الزاكية كيف آه علاوة المقصود منه
 نفي التعبدية الذاتية فقط والمرد بان الذات مع الحيثية الاخذ في المعنوي لا العنوان فبعد دفعه على نفي الحيثية اعادته على ما رآه عجيب
 ثم تصدى الناطق المذكور لدفع هذا التعبد فقال القول باعتبارية الذات الماخوذة مع الحيثية موقوف على كون الحيثية اعتبارية
 وكونها داخلية في المعنوي وهذا ممنوع في ما نحن فيه اذ المحقق الدواني واتباعه القائلون بالتعبدية الاعتبارية بين العلم والمعلوم في العلم
 انما يقولون بدخول الحيثية في العنوان لا في المعنوي كما يظهر بالرجوع الى الحاشية القدسية وحاشية وقد عرفت اورد العنانية
 حاشية المسماة بالتحقيقات المرضية بان الحيثية عند الدواني واضرباً معتبرة في العنوان واذا كانت الحيثية الماخوذة في ما نحن فيه
 معتبرة في العنوان فقط لا في المعنوي فكيف يلزم كون الذات الماخوذة مع الحيثية بنا على تركيبتها من اركان اعتباري اعتباري كما حكم
 به المحقق وبعد فظهر ان صريح الحاشي باعتبارية الذات الماخوذة مع الحيثية مفسطة وانما حاصل ان الحكم يكون الذات الماخوذة مع الحيثية
 احوالاً اعتبارياً مطلقاً غير صحيح نعم كون الذات الماخوذة مع الحيثية على تقدير كون الحيثية اعتبارية ومعتبرة في المعنوي صحيح لكن كونها
 اعتبارية ومعتبرة في المعنوي ممنوع في ما نحن فيه بل ظاهر البطلان وما زعم المحقق ان قول الشارح كيف علاوة المقصود منه نفي التعبدية
 الذاتية فقط ضعيف جداً كما نبه عليه صاحب الحاشي حيث قال قول الشارح كيف وجه لفظاً زعم من عمن اعتباري بين مصداق العلم والمعلوم
 في العلم المخصوص في كل من يربب احد الى التعبدية الحقيقية حتى يكون قوله هذا وعليه فظهر ان الابرار غير منصرف ما تجسمه المحقق كون اصل هذا الابرار
 من القاضي السندي لا يضر مع ان صاحب الحاشي لم ينسب هذا الابرار الى نفسه وقوله والمرد بان الذات الخ ان الابرار بان مراد القائلين بالتعبدية
 الاعتبارية بين مصداق العلم والمعلوم في العلم المخصوص ان الحيثية ماخوذة في المعنوي فلا تخفى سخافة ما قرئنا وان اراد ان مراد المحقق
 نفسه لم يقدح في بطلان زعمه وتسمى ان مفاضة قلنا التامل وصور العلم اكثر من ان تحصى اقول لقد صدقت في قوله آخر ما فاسد قلنا
 التامل وصور العلم اكثر من ان تحصى فانه لو تامل في هذا المقام ادنى التامل وحسن فهمه نجاع الوطية الظلمة وذلك لان كون الحيثية معتبرة في
 العنوان دون العنوان عند الدواني واضرباً غير خفي على السيد المحقق ولا على المحققين ولا على غيره من المصنفين في هذا وهو الذي بعث السيد
 على ابرارده فانه لما رأى ان قول السيد المحقق كيف لا يستقيم الابرار اعلى كون الحيثية معتبرة في المعنوي الحق الدواني وغيره غير قابل بل
 لم يقبل براءه اورد عليه بما اورد وتصدي المحقق لم يرد واصلاح كلام السيد المحقق بنا على ان اصلاح كلام العاقل لا سيما مثل السيد
 ادنى بل للعلم من جهة فلو حمل قوله كيف على انه رد على الدواني لمدركه بالكلية في المحقق على انه علاوة المقصود منه نفي التعبدية
 الذاتية فقط لا رد على الدواني كما فعله السيد على وليس غرض المحقق انه رد على الدواني حتى يرد عليه ما اوردوه من الناطق وان كان من غير طائش

فقوله وهذا ممنوع في ما نحن فيه لا يفي الا اذا حصل قوله كيف ردوا على الدواني والمحشيتي بمعزل عنه ومن العجائب قوله وقد عثر
المورد ايضا في حاشيته السماة بالتحقيقات المرضية الخ فلعله لم ينظر في سباجه التحقيقات المرضية ايضا فضلا عما فيه من التحقيقات
والالتمع يقع في هذا الاشتباه ومثل هذا الاشتباه عادة لازمة لقدمناك عليه غيره فليتنبه وقوله وهذا ظاهر لم يفسسطة بيته و
الفسسطة الى المحشيتي سفسطة اخرى فان قول المحشيتي انما يكون سفسطة اذا حصل قوله كيف ردوا على الدواني ونعم قائل بال دخول
في العنوان واذا ليس ليس وقوله وانه علم المحشيتي الظاهر لطلان نسبة الى المحشيتي لطلان آخر فانه لا يلزم من عدم كون التغير الذي
نذهب الاعداد لا يكون قوله كيف نفي الاله ولم يعل المحشيتي ان قوله كيف ردوا على الفاعل بالتغير الذي حتى ير عليه ان التغير الذي ليس
نذهب الاله كيف يكون ردوا عليه بل قال ان المقصود منه نفي التغير الذي وقوله وكون اصل هذا الابدال والخطا على خطأ فانه لم يرض
المورد ان يكون اصل هذا الابدال من السند بل يضره الناظر حتى يفيد نفي الضرر البشري من مثل خبر غرضه ان هذا الابدال الذي هذا الناظر هو الاله
ذكره السند بل يقصد المحشيتي لمدفعه فاسى فائدة في عاداته على المحشيتي وهذا ظاهر سخافة قوله وان لا ردوان من الخ ايضا المحشيتي هذا
كله غير خفي على ادنى طالب العلم فضلا عن هذا الذي يدعي تحويرة فكيف خفي عليه فاقدم واستقم قوله دبل هذا الاجتماع المتكلمين اه قال في العلوم
نور الممدودة يمكن ان يقال ان محل صور الجزيئات القوي الجسمانية وهي منقسمة بانفسها موضوعا عما تنصويرة جزيي تحصل في جزيي من
القوة وصوره جزيي في جزيي آخر فلا اجتماع واما الجزيئات البجردة وان كان محلها النفس لكن علمها ليس على وجه الجزئية انما تكون كلياتها
وولن شخصها انتهى وانت تعلم ان قول تنصويرة جزيي تحصل آه حيث التي بصيغة المضارع الدال على الاستمرار والادام على التفرق في موضعية ل
على ان غرضه ان لكل صورة صورة وخصوصية بخلاف جزيي لا تتفك عنه تنصويرة جزيي تحصل في جزيي وانما صورته جزيي تحصل في جزيي آخر فلا اجتماع
واورد عليه بعض الناظرين سلم الله تعالى في حاشيته بان لا وجه لا خصا ص جزيي يحصل صورته جزيي وجزء آخر يحصل صورته جزيي آخر وهذا ظاهر
جلا انتهى وهذا صريح في انه فهم ما هو الظاهر من عبارة بحر العلوم فاراد عليه ولتعقب عليه في بداية الوري بان المحجب ما قال باختصاص
جزيي يحصل صورته جزيي وجزء آخر يحصل صورته جزيي آخر بل صرف عنان الغاية الى دفع النقصان بآراء توجيه بان تحصل صورة
جزيي في جزيي وصورة جزيي آخر في جزيي آخر وهذا الحصول اما بالاتفاق او باقتضاء وضع سابق وليس في كلامه دحوس
الاختصاص لو سلم فنقول انه قد سر وليس يغافل عن هذا القدر الذي لا يرى الى ان كيف يقول في المبدأ يمكن ان يتكلم وكيف يامر في الحقيقة
بالتمل ويقول فمال فيه فانه موضع مائل انتهى وما حصل بهذا التعقب على ما هو الظاهر انه ليس غرض المحجب ان يبين صورة صورة جزيي
جزيي وخصوصية تقتضي ان تحصل هذه الصورة في هذا الجزء لا في غيره وملك الصورة في ذلك الجزء لا في غيره كما فهمه هذا الناظر فاورد عليه
لا وجه بل غرضه ان يمكن ان يحصل صورة جزيي في جزيي وصورة جزيي آخر في جزيي آخر بسبب الاقتضاء الوضعي والاتفاق في غير ما يمكن
بينها وخصوصية تقتضي عدم الحصول الافي وبذا سلم القدر ثم قصد في ذلك الناظر في حاشيته الجديدة الاصلاح كلامه حيث قال
لا يذهب على من ترجع عن العائمة ولو قلنا لا يمكن القول يحصل صورة جزيي في جزيي من القوة وحصول صورة جزيي في آخرتها صلا
لان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودات عينية متحققة بالفعل على سبيل الكثرة فنلزم المفسدة النظامية واما ان يكون بعضها موجودة بالقوة
وبعضها بالفعل فلنلزم الترجيح من غير مرجح واما ان يكون جميعها موجودة بالقوة فلا يكون صورة جزيي حاصلة في جزيي من القوة وجزيي آخر
في جزيي آخر منها بل لا يكون الحل هو الكل وقد مر الحق الدواني وغيره من المحققين ان اجزاء المتصلات والتمتدات لما لم تكن موجودة

ل
ابن هلالنا
عبد العلي
رح ١٣

عينية بل انما هي مشايير متغيرة فلا يمكن ان تكون صالحة لمجالية الموجود العيني ثم ان الصورة الحاصلة في الحاسة اى حاسة كانت
فيها المصدق لتعرف ان العرض عليها فتكون النقطة التي حصل فيها صورة جزئي موضوعا بالنسبة اليها وقد ثبت ان الموضوع من جملة المشغلات
فلا يصح ان يكون موجودا في الموضوع المشغول لان الجسم لا ينفيد وجوده المشغلا فيحقق وجوده الا بالموضوع المعين فلابد ان يكون
موضوع العرض معينا مشغلا على تقديره يكون اجزائه موضوعات للصورتان فتعين اجزائه قبل حصول هذه الصورة فلا محالة
جزئ منه يحصل صورة جزئي وجزء آخر يحصل صورة آخر لا معنى للحصول في الموضوع المبهم واما قال هذا الحصول اما بالاتفاق الخ
ليس بشئ اذ تجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما مختصا بالآخر فسفط اذ حصول العرض عبارة عن حلوله والحلول
عبارة عن اختصاص احد الشئيين بالآخر بحيث يكون الاول نقطا والثاني منعوتا فلا معنى للحصول بالاتفاق بهذا المعنى على ان الحصول
بالاتفاق او باقتضاء الوضع السابق لاينا في الاختصاص ثم ان الصور الحالية في القوى اعراض وغير ذات على من لادنى سكة ان
الاعراض تخص بمحالتها قطعا وليس اختصاصا وقفا على الوجود بل طبيعة العرض تقتضي الاختصاص فقول ليس في كلامه
الاختصاص في غاية الوهن والسخافة اقول قد صرح الحكماء بالجمع بين الشئين يحصل صورة في حد من القوى وصورة اخرى في حد
حيث قالوا عند اثبات الحسن المشترك انما هي النقطة ان زلة خطا مستقيما في نقطة الدائرة بغير دائرة فاما ان يكونا في نفس الدائرة ودائرة
كما شاهدنا بما وذلك ظاهر البطلان او يكونا في قوة وهي الدائرة الباصرة او غير ذلك وليست هي القوة الباصرة لانها لا تترك الا ما يقابلها
المقابل بها الا نقطة ونقطة غير غير فلا يخلو اما ان تكون من الحواس الغابرة او القوة العقلية وكل منها ظاهر البطلان واما ان يكون قوة
باطنة في دى اليها البصر صورة نقطة ونقطة تبقى في الاله الباقى هي محل القوة وقيل انها متصل به مادي البصر في موضع آخر فاذا
البصر في وقتين حصلا في حدين متصلين فلا محالة يرى خطا ودائرة وبذلك القوة هي الحسن المشترك فتدرك الاستدلال للبصر في حصول
صورة صورة في حد من القوى واما قول هذا الناظر من ان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودة عينية ثم انما ينبغي ان يصنع اليه
فاما اختار الشق الوسيط وغير الامور واساطير وقول كل التفت حس هذا اذ كل شئ من شئ النفس الباصرة او المبدأ الفياض من القوة
الاطنة جزء الحصول وكذا ولا يلزم الترجيح من غير مرجح فان هذا النزاع بسبب اقتضاء وضع سابق او خصوصية سافهة او تحذرك
وكذا لا يلزم ايضا ان يحصل العرض في الموضوع المبهم كيف دان حد من القوة قد صار مشغولا بانزاع المنزوع فصار محال الصورة هكذا
وما قال فلا محالة يخص جزئ منه يحصل صورة جزئي انه نجيب فان الاختصاص الناعت الذي وجبه كلام السابق من اوصاف
الحاصل لاس من اوصاف يحصل فيه فلا يقال هذا المحل مختص بهذا العرض بل يقال هذا العرض مختص بهذا المحل كما لا يخفى على من له
ادنى شعور فكان المصواب له ان يقول فلا محالة تختص صورة جزئي بجزئ منه وصورة جزئي بجزئ منه الخ وتوضيح ان الاختصاص يستعمل
في تعيينه بحسب اختلاف المضاد اليه فاذا اضيف الى العرض ويقال العرض مختص بالمحل يراى ما ذكره في تعريف المحل وعبره فلا
الناعت وحقيقة ان لا يمكن تحقق هذا العرض بعينه نظر الى ذاته بدون ذلك كما هو صريح في شرح بداية الحكمة وغيره من النسخة بالكلية
واذا اضيف الى المحل يقال هذا المحل اختصاصا بالمحل فيه يراى ان له مع حال خصوصية خاصة يمنع به ان يتك ذلك المحل عنه
المعنى هو الذي فهمه الناظر من كلام بحر العلوم وادرك عليه بان لا وجه له كما ينبغي عند قوله لا وجه لاختصاص جزئ يحصل صورة الخ وجب
عليه عقبه في حاشية الجديدة والاختصاص الى معنى آخر ولم يتناول قول القائل ان يصلح للخطار افسد له بجزء بالجملة اختصاص العرض

بالجمل بمعنى آخر واختصاص المحل بالعرض لمعنى آخر وهذا السطر كان سابقا فلم المعنى الثاني والثالث مالى الى المعنى الثالث انه لما لم يجر
احدا مما من الآخر لم يغير العبارة والتعجب منه وليس عجب منه قولنا ان تجزئ حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما مختصا
بالآخر فسطح آه فانه لم يقل المورد بل لا يقل برأى احد ان ليس بين العرض ومحل اختصاص حتى يجعل سفسطة بل المورد انما اكد اختصاص
المحل بالعرض بالمعنى الذى فيه لا اختصاص العرض بالمحل وليس بهذا نظر فخافه قوله ثم ان المصداق الحالة في القوى الخاضعة ايضا فان
العرض للمحل وان كان ضروريا لم يتجلى الى الدعوى لكن اختصاص المحل بالعرض الذى فيه هذا الناظر من عبارة بحر العلوم كما تشعبت
والقدرة والمجدية محتاج الى الدعوى البته وهذا عرض المورد فانظر بعين الانصاف ولا تشغل قلبك الاعتناء ثم قال وقد
بعد التسليم ان التعجب ليس بغافل عن الاحتراض فنع كونه رجما بالغيب غير نافع اذ عدم الغفلة لا يرفع الاحتراض اصلا والاحتراض الى دفع
الارادات الى الجواب اصلا بل كفى في دفع كل ارادة ان يقال القائل ليس بغافل عنه ودفع الارادة الى الجواب ضرب من المذيان يمكن ان
عدم الغفلة من التعجب عن هذا الارادة الذى اراده بعد وفاته بزمان كثير لا نفهم معناه ولو سلم ان التعجب ليس بغافل خيرا بل المورد فان
عنه قطعنا لانه حصل قول الجيب فمال فيه في حاشية التى سماها بكشف المكتوم اشارة الى اليراد الذى اتفق لبراهن الكلام بوجوده فحسب
لم يتخلل اليال انا اشارة الى هذا اليراد اقول هذا كلام فيه تعقبات من جهة اما اولها ففى قوله من رجما بالغيب فانه لو كان هذا رجما بالغيب
لكان كل من يشيخ كلام احدا رجما بالغيب لعدم علمه قطعنا ان مراده فيكون هو ايضا رجما بالغيب في جميع مفرداته واما ثانيا ففى قوله
اذ عدم الغفلة لا يرفع الاحتراض فانه ليس عرض المورد من بعد التسليم دفع الاحتراض بهذا المظهر بل عرضنا ان بحر العلوم اشارة الى كلامه
وخاتمته الى هذا التعجب فكان الاول ان يجعل هذا الناظر قوله فمال فيه اشارة الى ما يجعل هذا اليراد مستتبيا من كلامه لا دخلا في ملامه
واما ثانيا ففى قوله بل كفى في دفع كل ارادة فان الواجب ان يقول في كل ارادة فمال فيه اشارة الى القبح بالمسألة او الغفلة واما الثالث ففى
توابع ضرب من المذيان فان هذا الكلام من كلام الصبيان في عاداتهم لا من كلام العلماء وذوى الشان واداءهم فليس ان كيف عن مسئلة
واما خاسا ففى قوله لا ريب ان المورد غافل عنه الخ فانه جرم بالغيب والاساسا ففى قوله في حاشية التى سماها بكشف المكتوم
فانه لم يصنف المورد الى الان حاشية سماه بهذا الاسم ولعلنا نرى بعد الكشف المكتوم وختمه المكتوم بكشف المكتوم ولا يتقضى
به الاشتباه المرحوم قوله وليس العلم زائدا على هذا القدر طعن بعض الناظرين ان هذه المقدرة لا تلاحظ تحتها في هذا المقام وتعقب
في بداية الورى بانها لما كان مستوهم ان يرجع على تقرير النقض ان العلوم انكروا اصل الجبرنى بما هو جزئى فلا يلزم اجتماع التخليق في هذا المعنى فحسب
ليقول ولا يصح في انكروا علم الجبرنى بما هو جزئى الخ وان ثبت من هذا القول الى قوله ولكنك تنكف بالواقع العينية في ذهنك الملائمة يحصل الجبر
بما هو جزئى في ذهنك لا ريب في ان هذا الثابت لا يرفع التوهم السابق الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم آخر فافهم
قال الحاشي وليس العلم زائدا على هذا القدر فثبت ان هذه المقدرة لها دخل تام في هذا المقام ثم قصدى ذلك الظان في هذا المشبه
المجدية لتحقيق ثلثة فافهم ان بعض الظن انهم موردوا على التعقب فقال لا يخفى بان هذا الكلام من السخافة اولا فلا بد ان يكون
يتوهم ان العلوم انكروا علم الجبرنى بما هو جزئى الا من لم يراجع الى كتب القوم ولم يطالع اسفارهم كالمورد واخره لان الشيخ قد مر
في كتبه يحصل الجبرنى بما هو جزئى في الحاشية قال في الاشارات الشريفة قد يكون محسوسا ثم يكون محسوسا ثم يكون محسوسا ثم يكون محسوسا
الباطن كزائد على البصر مثلا اذا غاب تحتك فتخيلته وقد يكون محسوسا ثم يكون محسوسا ثم يكون محسوسا ثم يكون محسوسا ثم يكون محسوسا

ما يكون محسوسا فحينئذ يفرش غريزة عن ماهيته لوانزيلت عنه لم يفرش في كنهه ماهيته مثل ان موضع وكيف ومقداره
 يتوهم به غير ذلك ففرش في كنهه حقيقة السانية للحس من حيث هو غموض في هذا العوارض التي تتجلى بسبب المادة التي خلق منها
 عنه ولا يلائم الانعلاجه وضعية بين جسم وادته ولذلك لا يتشبه في الحس الظاهر صورته اذ انزال اذ ان الخيال يفتحها من تلك
 الجوارض لا يقدر على تجريد المطلق كنهه بحوره عن تلك العلاقات المذكورة التي تعلق بها الحس فيتمثل به صورته مع غيبه
 العقل فيقدر على تجريد الماهية انتمى وكذا اصرح في الشفا والنجاة ايضا وقال الحق الطوسي في شرح الاشارات انواع
 درال اربعة احساس في تحيل وتوسم وتوصل فالاحساس اهداك للشي الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك على هيئة مخصوصة
 على الاثر والوضع والتمتد والكيف والكم وغير ذلك الآخرة فانه الاقوال بخصوص على ان الاشياء الخارجية تنشخصا بها
 اذ لا يملكها صلاته في الحواس عند فهم ذلك ان يذهب وهم احد الى ان القوم انكروا علم البوذية في اقول لا يمكن ان
 كما حصول البوذية من حيث هو جزئي في الذهن والاس لم يراجع كتب القوم بالنظر الدقيق بل عيش في جهل اترسم بالنظر العام
 الناظر واخره وكيف يشك احد في ذلك فهو متعصب متعلا وتعللنا لما الاول فطاعة لوصل الجزئي بعام جزئي في الذهن كعدم شخص
 رض الخارجية فيكون محلا له وهو محال واما ما لا يثبت المتكلمين على انكار الوجود الذهني مطلقا كما هو مبسوط في محي طاهر
 انه في مصباح الدجى فليست تصح منه لارادة الدجى واما الثاني فقلنا في حاشيتي شرح التمهيد القديمة المقصد الثاني من راج نوص
 قلت الوجود الذهني بانما حكم على الجزئي المحدود بعد انقضاء حكمه ايجابا صادقا واذ ليس في الخارج فهو في الذهن فلهذا ان يكون
 خارجي وصورته الذهنية شخصيا واحدا وليس كذلك والتقصي عن كنهه يقتضي تبينه مقدرة على ان ما هو معلوم لنا بالادوات
 الصورة الذهنية لا الام الخارجيه وبه الصورة قد تكون مطابقة لادراكه وقد لا تكون مطابقة مثلا المدرك من زبد ي
 ان كيف بمقدار شكله عوارض اخرى يتخصص بها كل ما موجود في المدركة وتلك الصورة اذا وجدت في الخارج كانت عين غير
 الاله

له
 اي موافق
 صدر الدرك
 الشريك
 راج ١٣
 منه
 نظرا

فوجود المنشأ كان منفعة الاشتراكها وتقليدها كوكان المعنى الاشتراعي موجودا مجردا لموجود في نفسه بل في نفسه كالمعنى
 المتكثرة بالمتبع اقول لا يخفى على من له الحس ساس ان هذا المقصود لا ينبغي بالمقصود فانه لا يتناول على ما يمكن ان يتناول احد
 في ذاته ليس الاشتراعيات ووجوده على حدة كوجود المنفعات في نفس الامر ولا في ان لها وجودا مستقلا في الزمان لذلك اقول ان
 بعد الاشتراعي تصير منفعات ولا في ان وجود الاشتراعي في نفس الامر عبارة عن وجوده من حيث يتخرج عنه ذلك الاشتراعي
 كما في جملة الامور التي لا تنفصل عنها المنفعة عليها انما النزاع في ان وجود الاشتراعي بمعنى وجوده من حيث يتخرج عنه ذلك الاشتراعي
 الاشتراعي موجود في نفس الامر واما الاحكام على سوي الاحكام المنشأ ام لا فكل هذا الذي في حواشي شرح
 ان ليس هذا الوجود المتبعي ووجوده في نفس الامر حتى قال بان المابية لا تنصف بالوجود في نفس الامر وبني عليه امور على
 في تبيين السيد المحقق في حواشي شرح المواقف وتبعها في الناظر فقال ما قاله المحقق في التحقيق بالقبول بانها تلك عليه وصرح
 المحقق المذكور في مواضع من حواشي شرح التجرية من ان هذا الوجود وان كان وجودا متبعيا لكنه وجود في نفس الامر يمكن
 به في الاجزاء الاحكام عليه غير الاحكام المنشأ ولعم فكل هذه العلم التخليه فاخرج عن رتبة التقليد ولولا عوف الملا لا بد من ذلك
 ثم يفتن بالاطالة ثم قال العجب ان المورد قد اعترف في رسالته المسماة بالقول المحيط بكون الاشتراعي غير موجود ووجوده
 اشأ حيث قال في انا قد قول من تبيين المعنى الاشتراعي في البسطة في الخارج فان هذا ما يحيط العقل السليم كيف ولو كان الخارج
 بنية في الخارج لزم ان تصادف كل ممكن بصفات غير متشابهة موجودة في الخارج فان لكل ممكن مع ما هو عليه
 فبانه يشبهه والكلما الغائبة واللازم ان لا يكون كذلك بما مطابق لما حققه المحققون
 والاحتجاج

اي هو
 صلاحي
 اشتراكي
 منه
 بل

يج على حدة من البر

لا بد من ذلك

دراك اصلا

فيما كان
 من هذا
 وانما الثالث والاعلى الرابع فتم الاستحالة كما لا يخفى
 بطول بلاط كل اذ يحصل ما افاده صاحب المحاشي ان
 فيما لا يخفى من حدوث النفس بل يتا في على تقدير وجودها
 اني اذا قيل بعدم النفس قدم تعليلها ايضا كما هو
 بالبدن لادراك ما سوى ذاتها وصفها بما يتصل بها
 قول العبد لم يتبدل لعل بعد التبدل في القول

استحالة التسلسل يأتي على تقدير قدم النفس ايضا وان كان بحيث لما ذكره لكل لا وجه لثبوت القول بان استحالة لا يتأتى
على ندر سبب التماسك كما ينبغي عليه العجائب مع تطويل الكلام لم يفهم المرام فكيف لو كان مختصرا قوله كما في عدم عدم عدم
الفصل الرابع في عدم الاول مضاد الى عدم الثاني الموصوف بالقديم والمزاد بالعدم لا يصدق السلب على عدم المتع
العدم اللاحق فيكون هذا مثالا لكون عدم اللاحق انتفاء لعدم السابق وتقصيه بغيره لا يثبت عدمه بل لا يثبت عدمه
انتفاء لعدم السابق اصلا اذا انتفاء لعدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم وانه لا يثبت عدمه بل لا يثبت عدمه
بما لا يورى بان هذا الوجود كان هو عدم اللاحق لعدم السابق الا ترى الى ما قال المحقق في مسامحة من اننا اذا فرضنا ان زيد
ثم جردتم عدم فيصدق اولاً زيد معدوم وثانياً لا معدوم وثالثاً ليس بمعدوم الى آخره قال ولما لم يتناول ذلك الناظر في هذا الجواب
حق السائل عادي في حاشية المجردة قائلاً لا ينبغي على من لا في مساس ان عدم عبارة عن بطلان الذات والوجود عبارة عن قوة
الذات وكون الحقيقة كما هو موضح في الكتب المحققة المشهورة كالافق المسمى في غير ذلك في بين المؤمنين على من ان ينبغي على البعد
والصديقان فكيف يمكن ان يقال ان الوجود كان هو عدم وان احدهما هو الآخر والاطلاق احدهما على الآخر لم يجد في كلامهم بل
بداية العقل شاهدة على ما سقطت وصحت لا معدوم على زيد مثلاً في حالة الوجود لا يقتضي صدق عدمه على الوجود ولا كون
عين الآخر بل انما يقتضي كونه نقيضاً لضرورة ان نفي الثبات والحق ان الاشتغال بتوحيدها مثال هذه المخزفات تفصيل
اقول الحق ان الاشارة بهذه الى ما اوردته هذا الناظر من المخزفات والاشتغال بتوحيدها وان كان تفصيلها للاوقات
سبح النظر في المغالطات التي يفرج سمعها وهو ان على السنن من ان عدم عدم هو الوجود فاضاها لعدم الى البعد
يخرج اذه غايته ما في الباب انه ملازم للوجود وهو امر آخر وتبينه من حاشية قوله لم يجد في كلامهم فانه مبني على عدم تصفح
ان لا يصدق لا معدوم على زيد في حالة الوجود لا يقتضي التخصيف جدا فانه لما اطلق على زيد في حالة
معدوم او معدوم لعدم او نحو ذلك دل ذلك على قيام عدم عدم في زيد فاقضى ذلك صدق
النظر ولكن من لم يجعل هذه له نوراً فاله من نور قوله والالبطل المحصر العقلي السبح حاصلة له لوجاهة
المحصر العقلي بين الشيء كالانسان مثلاً ونقيضه كالا انسان لجواز ان يتعلق بالانسان الزايل زوا
الزوال الاول زيادة التخصيص فلا يصدق المحصر العقلي لا يقال لكل حادث عدان عدم سابق
زوالان مما تزان لا نقول بل ليس بصارنا ان امتناز عدم السابق واللاحق وت
في كل حادث الزوال واحد وزايل واحد
الزمان اللاحق من عدم فليس الامتياز والتعد بينهما بالذات ولو جاز تعد
واحد وتعد وعدم اللاحق فقط ايضا بان يكون شيئاً واحد عدان لاحتقان واحد
قول بعض المناظرين في قديمية انت تعلم ان زوال الشيء عبارة عن بطلان الشيء
في تعدد الرفع الخاص لشيء بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق فلابد
من الشيء وتقيض ضرورة ان الزوال ليس تقيضاً للزائل وان كان زواله ولا

له
الى المولى
رستم علي
رج ١٢
منه
بخلة

صحت نامہ سیر العسیر فی بحث الثناء بالتکریر

نہم	۲	غلط	صحیح	نہم	۳	غلط	صحیح	نہم	۴	غلط	صحیح
۴	۲۳	لما ذکرنا	کما ذکرنا	۹	۸	مور	م دو	۱۲	۸	یادی	یادی
۶	۱	نسبہ الی	نسبہ الی	۵	۸	فیکون	فیکون	۱۵	۹	اوسط	اوسط
۱۰	۱۰	العشرۃ	العشرۃ	۸	۸	کنتی	کنتی	۱۸	۷	تنتیما	تنتیما
۱۱	۱۱	للعشرۃ	للعشرۃ	۱۶	۱۶	الاول	الاول	۱۹	۱۵	توہم	توہم
۷	۱۵	کل منها	کل منها	۱۸	۱۸	فنفرب	فنفرب	۱۷	۱۷	لیسوبا	لیسوبا

استثمار

ماہران علوہ قلبیہ و قلبیہ و طالبان فنون مکملہ ریاضیہ کو بشارت ہو کہ کتابتیں میں فی نظیر علمت
 میں : در شیرینی شرح ہدایہ احکامہ معروف بہ صدر راہ معرکہ آرا سے ملنا جو خط حسن
 انظار فضلاء ہر قبل اسکے ساتھ جاری میں بخشی وافی و زمزمین کافی جناب عمادہ المصنفین بجز امتحانین
 بحر الفضل والیہ و مولانا حاج المصنفی محمد سرمد صاحب دارالعلوم فضلہ و ابقاۃ منہج علوی میں ہنگام
 خاک کا مجموعہ میں بخشی ان مکملہ نوی کے پتہ پر بھی بفضلاء عالی ایسی مطبوع طبائع ہوئی کہ دست بہ
 فروخت میری اب ایک عربی سے کوئی نسخہ تحارکے یا اس باتہ فرماؤ ششہ ان فضلہ دستہ عالیہ
 کے شایعہ

و نقیہ ابو الحسنات

الحاج ابو غلام

یہ سب کے ابو یونس

و بخشی او اس رانی

